

دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري المحترم

تحية طيبة وبعد،

نتقدم من دولتكم باقتراح قانون لتعديل المادة السادسة والثلاثين من القانون النافذ حكماً رقم 6 تاريخ 2020/3/5 (قانون الميزانية العامة الميزانية الملحق للعام 2020).

آملين إجراء اللازم.

ودمتكم مع فائق الاحترام والتقدير

بيروت في 30/08/2021

النائب د. حسين الحاج حسن

رقم لد صناديق
اللهم

حسان حليم
والله

انصر محمد

اقتراح قانون

لتعديل المادة السادسة والثلاثين من القانون النافذ حكما رقم 6 تاريخ 05/03/2020

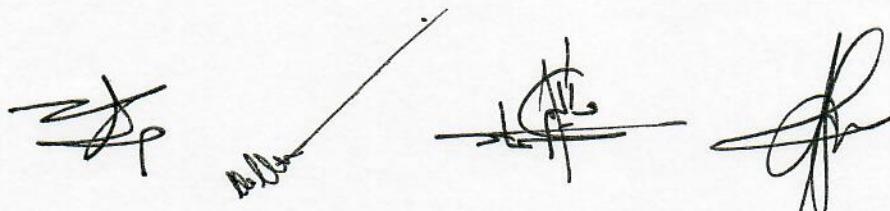
(قانون الموارنة العامة الميزانية الملحة للعام 2020)

مادة و حجه:
ماد

حتى ارساء المناقصة العالمية لتشغيل وادارة شبكتي الخلوي وفقا للقرار رقم 3 الذي اتخذه مجلس الوزراء بتاريخ 05/05/2020 على شركتي الخلوي وبشكل شهري تحويل صافي الايرادات الى حساب الخزينة لدى مصرف لبنان عن الشهر الذي سبق بعد حسم كافة النفقات على ان تكون ملحوظة في بنود الميزانية السنوية لكل منها وموافقتها من قبل الوزير، مرفقة مع كشف تفصيلي يظهر الايرادات المحصلة والنفقات المسددة وغير المسددة خلال هذا الشهر وعلى ان تخضع حسابات الشركتين لرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة.

تخضع المصارييف الرأسمالية لموافقة مجلس الوزراء ويستثنى من ذلك ما يتعلق بتشغيل الشبكة القائمة وصيانتها ورخص استعمالها (license)

ما دعا يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.



المادة الخامسة والثلاثون: استيفاء الضرائب والرسوم بالليرة اللبنانية

خلافاً لأي نص آخر عام أو خاص، تستوفى جميع الضرائب والرسوم والأجور عن كل أنواع الخدمات التي تقدمها الدولة اللبنانية عبر مختلف أنواع المؤسسات المملوكة أو المملوكة أو المدارة، كلياً أو جزئياً من قبل الدولة، بالليرة اللبنانية فقط، بما فيها دفع إيجارات المباني المستأجرة من قبل الدولة. وإذا اقتضت الضرورة معادلة الليرة اللبنانية بأي عملة أجنبية بالنسبة لأجور بعض الخدمات، فيكون ذلك إلزامياً وفقاً للتسهير الرسمية التي يفرضها المصرف المركزي اللبناني. أما بالنسبة إلى حصة الدولة في قطاع استخراج النفط والغاز ومشتقاتهما وبيعها فيكون استيفاؤها حصراً بالدولار الأميركي أو اليورو.

المادة السادسة والثلاثون: إلزام الشركات المشغلة لقطاع الخلوي بتحويل

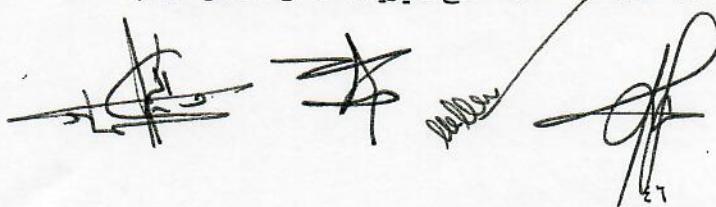
الإيرادات إلى الخزينة بصورة دورية

خلافاً لأي نص قانوني أو تعاقدي آخر ، وباستثناء الرواتب، تلزم الشركات المشغلة لقطاع الخلوي بتحويل الإيرادات الناتجة عن خدمات الاتصالات الخلوية المحصلة إلى حساب الخزينة لدى مصرف لبنان يومي الإثنين والخميس من كل أسبوع، على أن تحدد آلية دفع المبالغ التي تتوجب على الخزينة لصالح تلك الشركات من بدل إدارة ونفقات وأعباء ومشتريات وخلافه، تتحملها الشركات في مجال عملها، بموجب قرار يصدر عن مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيري المالية والاتصالات.

المادة السابعة والثلاثون: إلزام إدارة مرفأ بيروت بتحويل الإيرادات إلى الخزينة

بصورة دورية

خلافاً لأي نص قانوني أو تعاقدي آخر، وباستثناء الرواتب، تلزم إدارة مرفأ بيروت بتحويل الإيرادات الناتجة عن خدمات المرفأ المحصلة إلى حساب الخزينة لدى مصرف لبنان يومي الإثنين والخميس من كل أسبوع، على أن تحدد آلية دفع المبالغ التي تتوجب على الخزينة لصالح إدارة المرفأ من بدل إدارة ونفقات وأعباء ومشتريات وخلافه، تتحملها هذه الإدارة في مجال عملها، بموجب قرار يصدر عن مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيري المالية والأشغال العامة والنقل.



الأسباب الموجبة لتعديل المادة السادسة والثلاثون

من القانون النافذ حكما رقم 6 الصادر بتاريخ 2020/3/5

(قانون الموازنة العامة والموازنات الملحة للعام 2020)

أولاً: في النصوص القانونية

1- المادة 36 من قانون موازنة العام 2020:

بتاريخ 2020/3/5 صدر القانون النافذ حكما رقم 6 (قانون الموازنة العامة والموازنات الملحة للعام 2020) حيث نصت المادة 36 منه على ما يلي:

الالتزام الشركات المشغلة لقطاع الخلوي بتحويل الإيرادات إلى الخزينة بصورة دورية

خلافاً لأي نص قانوني أو تعاقدي آخر، وباستثناء الرواتب، تلزم الشركات المشغلة لقطاع الخلوي بتحويل الإيرادات الناتجة عن خدمات الاتصالات الخلوية المحصلة إلى حساب الخزينة لدى مصرف لبنان يومي الاثنين والخميس من كل أسبوع، على أن تحدد آلية دفع المبالغ التي تتوجب على الخزينة لصالح تلك الشركات من بدل إدارة ونفقات وأعباء ومشتريات وخلافه، تتحملها الشركات في مجال عملها، بموجب قرار يصدر عن مجلس الوزراء بناء لاقتراح وزيري المالية والاتصالات.

2- قرار مجلس الوزراء رقم 3 تاريخ 2020/5/5

بتاريخ 2020/5/5 أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (3) والذي قضى بتنصيب وزير الاتصالات وإنهاء عقدي الإدارة الموقعين مع كل من شركة أوراسكوم لإدارة الشبكة الخليوية الأولى MIC1 وشركة "زين" (شركة الاتصالات المتنقلة أم.تي.سي) لإدارة الشبكة الخليوية الثانية MIC2،

كما نصت المادة 1 منه على تكليف وزير الاتصالات نقل إدارة شركتي "زين" و "أوراسكوم" إلى إدارة وزارة الاتصالات، مع الاحتفاظ بالكيانات القانونية لشركات MIC1 و MIC2.

MIC2 من أجل الحفاظ على قيمة الشركتين الاقتصادية والسوقية والحفاظ على ديمومة العمل والموظفين والحفاظ على تقديم الخدمات للمواطنين والاقتصاد" ،

ونصت المادة 2 منه على "تكليف وزير الاتصالات اتخاذ كافة الإجراءات الإدارية اللازمة في الفترة الانتقالية لإدارة قطاع الخلوي ، وفق ما نصت عليه المادة 31 من كل من العقدين لاتمام إجراءات التسلم والتسلیم تمهیداً لإدارة الشركتين من قبل الدولة / وزارة الاتصالات.

ونصت المادة 3 منه على "تكليف وزير الاتصالات إعداد دفتر شروط جديد وعقد الإدارة وشروط الاشتراك والتأهيل للمناقصة العالمية واقتراحه على مجلس الوزراء للموافقة عليه وذلك في مهلة ثلاثة أشهر، ثم إطلاق المناقصة العالمية الجديدة من أجل التعاقد على إدارة وتشغيل شبكة الخلوي، بالتنسيق مع إدارة المناقصات.

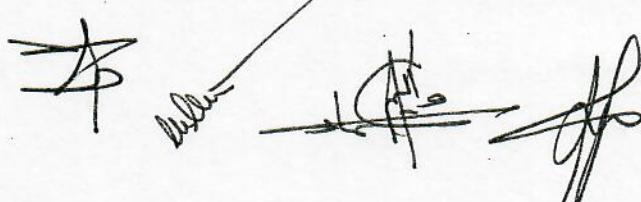
ثانياً: في عدم إمكانية تطبيق نص المادة 36 أعلاه:

- إن نص المادة 36 يلزم الشركات المشغلة لقطاع الخلوي وليس الشركات المملوكة من قبل الدولة، موبайл إنترنكومبياني 1 و 2 (MIC1 & MIC2) ،

- اتخاذ الحكومة اللبنانية قرار بإنهاء عقدي الإدارة، وحلول الدولة بذاتها بواسطة وزارة الاتصالات ممثلة بشخص الوزير في الإدارة، وبالتالي في موجبات المدير والتزاماته ومن ضمنها الموجبات المالية، مما أصبح معه تطبيق نص المادة 36 غير ممكن لانفائه سبب إقرارها من ضمن الموازنة.

- التعديلات التي سوف يتم إدخالها على دفتر شروط المناقصة وعقد الإدارة التموذجي الجديد، وأبرزها تحويل النفقات التشغيلية بما فيها الرواتب على عاتق المدير والمشغل الجديد.

- إن الشكل القانوني ل MIC1 و MIC2 هو شركات مساهمة لبنانية، مملوكة من الدولة (بشكل غير مباشر من خلال البنوك الانتقالية)، وتعمل كشركات خاصة وتخضع لقانون التجارة.



- الصعوبات التي نتجت جراء إقرار المادة 36، حدت مجلس الوزراء على اتخاذ القرار رقم 3 تاريخ 2020/7/2 الذي وافق بوجيهه على آلية لتطبيق المادة 36 عالجت الصعوبات جزئياً، حيث صدرت هذه الآلية بموجب قرار مشترك صادر عن وزير المالية والاتصالات، كما وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون يرمي إلى تعديل المادة 36 المذكورة.

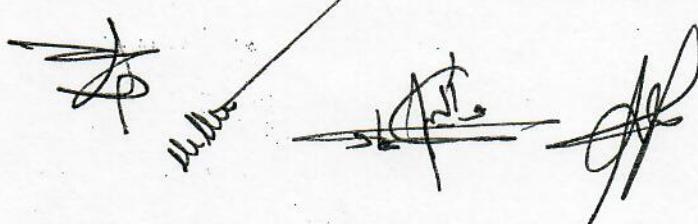
غير أنه تم الطعن بهذه الآلية المذكورة أعلاه في مجلس شورى الدولة الذي أصدر قراراً إعدادياً بوقف العمل بها، الأمر الذي يعرض قطاع الاتصالات برمته لمخاطر كبيرة:

- إن أي تأخير إضافي في تسديد ما ترتب أو سوف يترتب من هذه النفقات المتوجهة والمستحقة، سوق يؤدي إلى توقف الموردين عن تقديم خدمات الدعم والصيانة للتجهيزات والأنظمة المشغلة للشبكة، الأمر الذي سيكون له تأثير سلبي على عملية الفوترة، فضلاً عن إمكانية تعريض الشبكة لخروقات، و توقف خدمة الانترنت و/أو انعدام التغطية مما سيؤثر على الأمن الاقتصادي والمالي والاجتماعي والقومي، وستتوقف خدمة الزيائن وتتدنى الخدمات على كافة الأصعدة، فضلاً عن إمكانية تعرض الشركتين للاحقات قانونية في الداخل والخارج من الشركات والمؤسسات المعنية والموردين مما سوف يترجم بانخفاض حاد في إيرادات القطاع، وبالتالي التحويلات إلى الخزينة.

ثالثاً: في الخلاصة

إن أي نص قانوني يتم اعتماده يجب أن يتلائم مع طبيعة القطاع المتغيرة ويتضمن ديناميكية ومرنة في تحصيل الإيرادات وتسديد المدفوعات وذلك لضمان عدم التأثير على الإداره اليومية واستمرارية العمليات التجارية وتقديم الخدمات بأفضل جودة ممكنة.

بناء على ما تقدم، جاء هذا الاقتراح بتعديل نص المادة 36.



الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

تقرير لجنة المال والموازنة

حول

اقتراح القانون الرامي الى تعديل المادة السادسة والثلاثين من القانون النافذ حكماً رقم ٦ تاريخ ٢٠٢٠/٣/٥ (قانون الموازنة العامة الموجزة الملحة للعام ٢٠٢٠).

عقدت لجنة المال والموازنة جلسة لها عند الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الخميس الواقع فيه ٢٠٢١/٩/٢٣ برئاسة النائب ابراهيم كنعان، وحضور عدد من السادة اعضاء اللجنة، وذلك لدرس اقتراح القانون الرامي الى تعديل المادة السادسة والثلاثين من القانون النافذ حكماً رقم ٦ تاريخ ٢٠٢٠/٣/٥ (قانون الموازنة العامة الموجزة الملحة للعام ٢٠٢٠).

حضر الجلسة:

- معايي وزير الاتصالات، جوني القرم.

- مدير عام وزارة المالية بالوكالة، جورج معراوي.

- مدير عام هيئة اوجيرو، عماد كريديه.

- مدمرة عام شركة تاتش، حياة يوسف.

- مدير عام شركة الفا، جاد ناصيف.

- مدير تنفيذي في شركة تاتش، شريل قرداحي.

- مدير مالي في شركة الفا، رفيق حداد.

بعد الاطلاع على الاسباب الموجبة لاقتراح القانون،

استمعت اللجنة الى شرح رئيس لجنة الإعلام والاتصالات النائب حسين الحاج حسن (احد مقدمي إقتراح القانون) حيث عرض لأهمية اقرار هذا الإقتراح، إذ ان المادة السادسة والثلاثين الحالية تنص على تحويل الإيرادات الناتجة عن خدمات الاتصالات الخلوية المُحصلة الى حساب الخزينة لدى مصرف لبنان كل ثلاثة وخمس من كل أسبوع، وهذه عملية محاسبية شبه مستحيلة ، وخاصةً بأن نظام الشركاتين يقتضي وجود موازنة سنوية مقررة من قبل الوزير، بينما تخضع المصروفات الرأسمالية لموافقة مجلس الوزراء، لذلك تم وضع هذا التعديل من أجل تحويل الأموال عبر الخزينة نهاية كل شهر مرفقاً بكشف تفصيلي، على ان يخضع ذلك لرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة، وقد تم الوصول الى هذه الصيغة بعد نقاشات مستفيضة، وستبقى الرقابة البرلمانية جاهزة في اي وقت.

ثم إستمعت اللجنة إلى وزير الاتصالات حول واقع العمل الصعب القائم اليوم، حيث عرض لوجود العديد من المشاكل القائمة، والعمل جار على ايجاد الحلول لها، وان هذا الإقتراح اليوم هو افضل الخيارات الموجودة لتأمين استمرارية عمل هذا المرفق، وردهه بالدعم اللازم، في ظل الانهيار القائم.

ثم ناقش السادة النواب إقتراح القانون، حيث عرضوا لمختلف وجهات النظر حول موضوع شركات الخلوي وإطار عملها خلال السنوات المنصرمة والمآخذ الكبيرة والكثيرة عليها، خاصة لناحية صلاحية الوزير بإبرام العقود وتوقيعها منفرداً،

خلال المناقشة قدم النائب ياسين جابر طرح يتعلق بتعديل الموافقة على الموازنة الخاصة بهذا القطاع، بحيث يضاف إلى موافقة الوزير المختص موافقة وزير المالية الذي لديه مهلة شهر للموافقة عليها او ردها معللة، وإثر تبادل الأراء إزاء هذا الطرح، توافقت اللجنة على عرض التعديل المقترن على الهيئة العامة للتقرير بشأنه والبت به.

وبعد البحث والمناقشة، اقرت اللجنة اقتراح القانون كما ورد.

واللجنة إذ تحيل اقتراح القانون المذكور اعلاه ، كما أقرته ، إلى المجلس النيابي الكريم لتأمل إقراره.

رئيس اللجنة

٢٠٢١/٩/٢٣ : بيروت في

النائب

ابراهيم كعبان

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

تقرير لجنة الاعلام والاتصالات
حول

اقتراح القانون الرامي الى تعديل المادة السادسة والثلاثين من القانون النافذ حكماً
رقم 6 تاريخ 2020/3/5 (قانون الميزانية العامة والموازنات الملحوظة للعام 2020)

عقدت لجنة الإعلام والاتصالات جلسة لها عند الساعة التاسعة والنصف من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع فيه 5/10/2021 برئاسة رئيس اللجنة النائب حسين الحاج حسن وحضور عدد من السادة النواب أعضاء اللجنة وذلك لدرس إقتراح القانون المذكور أعلاه.

تمثلت الحكومة بمعالي وزير الإتصالات جوني القرم .

حضر الجلسة :

رجاء شريف ممثلة وزارة المالية .

مدير عام هيئة أوجيرو عماد كريديه ، مدير عام الاستثمار والصيانة باسل الأيوبي ، مدير عام الإنشاء والتجهيز ناجي أندراؤس ، ممثل الهيئة الناظمة للإتصالات أمين مخبير ، مدير عام تاتش حياة يوسف ، مدير عام ألفا جاد ناصيف .

بعد درس إقتراح القانون والإطلاع على أسبابه الموجبة ، أقرت اللجنة إقتراح القانون كما ورد .
واللجنة إذ تحيل إقتراح القانون كما أقرته اللجنة الى المجلس النيابي الكريم لترجو إقراره .

بيروت في 5/10/2021

رئيس اللجنة

النائب

د. حسين الحاج حسن



إقتراح قانون لتعديل المادة السادسة والثلاثين من القانون النافذ حكما رقم 6 تاريخ 5/3/2020

(قانون الميزانية العامة والموازنات الملحة لعام 2020)

كما أقرته لجنة الإعلام والاتصالات

المادة الأولى :

حتى إرساء المناقصة العالمية لتشغيل وإدارة شركتي الخلوي وفقاً للقرار رقم 3 الذي اتخذه مجلس الوزراء بتاريخ 5/5/2020.

على شركتي الخلوي وبشكل شهري تحويل صافي الإيرادات إلى حساب الخزينة لدى مصرف لبنان عن الشهر الذي سبق بعد حسم كافة النفقات على أن تكون ملحوظة في بنود الميزانية السنوية لكل منها وموافق عليها من قبل الوزير، مرفقة مع كشف تفصيلي يظهر الإيرادات المحصلة والنفقات المسددة وغير المسددة خلال هذا الشهر وعلى أن تخضع حسابات الشركتين لرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة.

تخضع المصارييف الرأسمالية لموافقة مجلس الوزراء ويستثنى من ذلك ما يتعلق بتشغيل الشبكة القائمة وصيانتها ورخص إستعمالها (license) .

المادة الثانية: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الخامسة والثلاثون: استيفاء الضرائب والرسوم بالليرة اللبنانية

خلافاً لأي نص آخر عام أو خاص،

تستوفي جميع الضرائب والرسوم والأجور عن كل أنواع الخدمات التي تقدمها الدولة اللبنانية عبر مختلف أنواع المؤسسات المملوكة أو المملوكة أو المدارة، كلياً أو جزئياً من قبل الدولة، بالليرة اللبنانية فقط، بما فيها دفع إيجارات المباني المستأجرة من قبل الدولة.

وإذا اقتضت الضرورة معادلة الليرة اللبنانية بأي عملة أجنبية بالنسبة لأجور بعض الخدمات، فيكون ذلك إلزامياً وفقاً للتسهير الرسمية التي يفرضها المصرف المركزي اللبناني.

أما بالنسبة إلى حصة الدولة في قطاع استخراج النفط والغاز ومشتقاهما وبيعها فيكون استيفاؤها حسراً بالدولار الأميركي أو اليورو.

المادة السادسة والثلاثون: إلزام الشركات المشغلة لقطاع الخلوي بتحويل

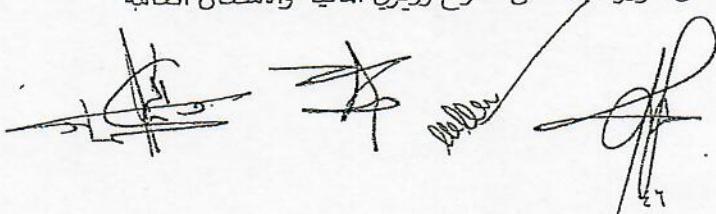
الإيرادات إلى الخزينة بصورة دورية

خلافاً لأي نص قانوني أو تعاقدي آخر، وباستثناء الرواتب، تلزم الشركات المشغلة لقطاع الخلوي بتحويل الإيرادات الناتجة عن خدمات الاتصالات الخلوية المحصلة إلى حساب الخزينة لدى مصرف لبنان يومي الإثنين والخميس من كل أسبوع، على أن تحدد آلية دفع المبالغ التي تتوجب على الخزينة لصالح تلك الشركات من بدل إدارة ونفقات وأعباء ومشتريات وخلافه، تتحملاها الشركات في مجال عملها، بموجب قرار يصدر عن مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير المالية والاتصالات.

المادة السابعة والثلاثون: إلزام إدارة مرفأ بيروت بتحويل الإيرادات إلى الخزينة

بصورة دورية

خلافاً لأي نص قانوني أو تعاقدي آخر، وباستثناء الرواتب، تلزم إدارة مرفأ بيروت بتحويل الإيرادات الناتجة عن خدمات المرفأ المحصلة إلى حساب الخزينة لدى مصرف لبنان يومي الإثنين والخميس من كل أسبوع، على أن تحدد آلية دفع المبالغ التي تتوجب على الخزينة لصالح إدارة المرفأ من بدل إدارة ونفقات وأعباء ومشتريات وخلافه، تتحملاها هذه الإدارة في مجال عملها، بموجب قرار يصدر عن مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير المالية وأشغال العامة والنقل.



الأسباب الموجبة لتعديل المادة السادسة والثلاثون

من القانون النافذ حكما رقم 6 الصادر بتاريخ 2020/3/5.

(قانون الميزانية العامة والموازنات الملحة للعام 2020)

أولاً: في النصوص القانونية

1- المادة 36 من قانون ميزانية العام 2020:

بتاريخ 2020/3/5 صدر القانون النافذ حكما رقم 6 (قانون الميزانية العامة والموازنات الملحة للعام 2020) حيث نصت المادة 36 منه على ما يلي:

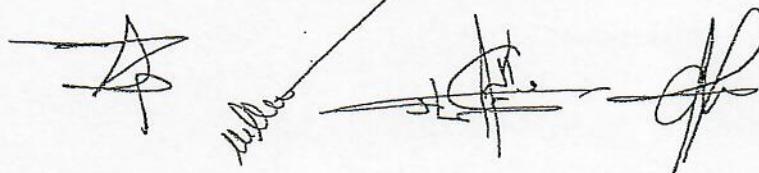
يلزم الشركات المشغلة لقطاع الخلوي بتحويل الإيرادات إلى الخزينة بصورة دورية

خلافاً لأى نص قانوني أو تعاقدي آخر، وباستثناء الرواتب، تلزم الشركات المشغلة لقطاع الخلوي بتحويل الإيرادات الناتجة عن خدمات الاتصالات الخلوية المحصلة إلى حساب الخزينة لدى مصرف لبنان يومي الاثنين والخميس من كل أسبوع، على أن تحدد آلية دفع المبالغ التي تتوجب على الخزينة لصالح تلك الشركات من بدل إدارة ونفقات وأعباء ومشتريات وخلافه، تحملها الشركات في مجال عملها، بموجب قرار يصدر عن مجلس الوزراء بناء لاقتراح وزير المالية والاتصالات.

2- قرار مجلس الوزراء رقم 3 بتاريخ 2020/5/5

بتاريخ 2020/5/5 أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (3) والذي قضى بتفويض وزير الاتصالات إنهاء عقدي الإدارة الموقعين مع كل من شركة أوراسكوم لإدارة الشبكة الخلوية الأولى MIC1 وشركة "زين" (شركة الاتصالات المتقدمة أم.تي.سي) لإدارة الشبكة الخلوية الثانية MIC2،

كما نصت المادة 1 منه على تكليف وزير الاتصالات نقل إدارة شركتي "زين" و "أوراسكوم" إلى إدارة وزارة الاتصالات، مع الاحتفاظ بالكلمات القانونية لشركات MIC1 و



MIC2 من أجل الحفاظ على قيمة الشركتين الاقتصادية والسوقية والحفاظ على نيمومنة العمل والموظفين والحفاظ على تقديم الخدمات للمواطنين والاقتصاد.

ونصت المادة 2 منه على "تكليف وزير الاتصالات اتخاذ كافة الإجراءات الإدارية اللازمة في الفترة الانتقالية لإدارة قطاع الخلوي، وفق ما نصت عليه المادة 31 من كل من العقدين لإتمام إجراءات التسلم والتسلیم تمهيداً لإدارة الشركتين من قبل الدولة / وزاره الاتصالات.

ونصت المادة 3 منه على "تكليف وزير الاتصالات إعداد دفتر شروط جديد وعقد الإدارة وشروط الاشتراك والتأهيل للمناقصة العالمية واقتراحه على مجلس الوزراء للموافقة عليه وذلك في مهلة ثلاثة أشهر، ثم إطلاق المناقصة العالمية الجديدة من أجل التعاقد على إدارة وتشغيل شبكتي الخلوي، بالتنسيق مع إدارة المثاقنات.

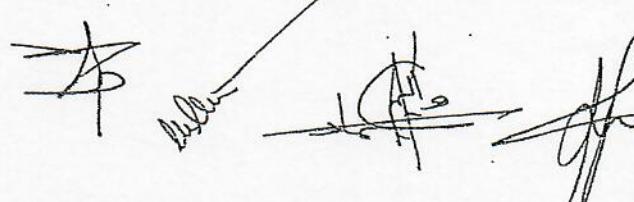
ثانياً: في عدم إمكانية تطبيق نص المادة 36 أعلاه:

- إن نص المادة 36 يلزم الشركات المشغلة لقطاع الخلوي وليس الشركات المملوكة من قبل الدولة، موبайл إنترنكومباني 1 و 2 (MIC1 & MIC2)،

- اتخاذ الحكومة اللبنانية قرار بإنهاء عقد الإداره، وخلول الدولة بذاتها بواسطة وزارة الاتصالات ممثلة بشخص الوزير في الإداره، وبالتالي في توجبات المدير والتزاماته ومن ضمنها توجبات المالية، مما أصبح معه تطبيق نص المادة 36 غير ممكن لانفائه سبب إقرارها من ضمن الموازنة.

- التعديلات التي سوف يتم إدخالها على دفتر شروط المناقصة وعقد الإدارة النموذجي الجديد، وليرتها تحويل النفقات التشغيلية بما فيها الرواتب على عاتق المدير والمشغل الجديد.

- إن الشكل القانوني لـ MIC1 و MIC2 هو شركات مساهمة لبنانية، مملوكة من الدولة (بشكل غير مباشر من خلال البنوك الانتدابية)، وتعمل كشركات خاصة وتخضع لقانون التجارة.



- الصعوبات التي تجت بـ جراء إقرار المادة 36، حدت مجلس الوزراء على اتخاذ القرار رقم 3 تاريخ 2020/7/2 الذي وافق بوجيهه على آلية لتطبيق المادة 36 عالجت الصعوبات جزئياً، حيث صدرت هذه الآلية بموجب قرار مشترك صادر عن وزير المالية والاتصالات، كما وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون يرمي إلى تعديل المادة 36 المذكورة.

غير أنه تم الطعن بهذه الآلية المذكورة أعلاه في مجلس شورى الدولة الذي أصدر قراراً بإعدادياً يوقف العمل بها، الأمر الذي يعرض قطاع الاتصالات برمته لمخاطر كبيرة:

إن أي تأخير إضافي في تسديد ما ترتب أو سوف يترب من هذه النفقات المتوجهة والمدفوعة، سوق يؤدي إلى توقف الموردين عن تقديم خدمات الدعم والصيانة للتجهيزات والأنظمة الفرعية للشبكة، الأمر الذي سيكون له تأثير سلبي على عملية القوترة، فضلاً عن إمكانية تعريض الشبكة لخروقات، و توقف خدمة الانترنت، أو انعدام التغطية مما سيؤثر على الأمن الاقتصادي والمالي والاجتماعي والقومي، وسيتوقف خدمة الزبائن وتتدنى الخدمات على كافة الأصعدة، فضلاً عن إمكانية تعرض الشركات للاحقations قانونية في الداخل والخارج من الشركات والمؤسسات المعنية والموردين مما سوف يترجم بانخفاض حاد في إيرادات القطاع، وبالتالي التحويلات إلى الخزينة.

ثالثاً: في الخلاصة

إن أي نص قانوني يتم اعتماده يجب أن يتلائم مع طبيعة القطاع المتغيرة ويتضمن ديناميكية ومرنة في تحصيل الإيرادات وتسديد المدفوعات وذلك لضمان عدم التأثير على الإدارة اليومية واستمرارية العمليات التجارية وتقديم الخدمات بأفضل جودة ممكنة.

بناء على ما تقدم، جاء هذا الاقتراح بتعديل نص المادة 36.

